

المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد

Geopolitical approaches To the Mediterranean Region: Biosphere and resources

بلقرشي إيمان

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، Belkorchiimene92@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ الاستلام: 2021/05/09

ملخص:

تُقدم الرؤية الراهنة للمجال الجيوسياسي لإقليم حوض المتوسط بنية هندسية ديناميكية جديدة لمشهد اللأمن فيه، تتعاطى على مستواها الاستراتيجيات القومية للقوى الدولية، وما تطرحه منافسات القوة من ميلاد تفاعلات أمنية متعددة اتساقا وطبيعة الرهانات الأمنية الجديدة التي تتحكم في أساساتها توزيع مصادر الطاقة.

يُنم واقع الوجود الاستراتيجي للقوى الدولية في بؤرة التفاعل الأمني لإقليم حوض المتوسط كمجال جيوسياسي بميزات جيوبوليتيكية فريدة، على واقع رهانات جيواستراتيجية مبنية على أولويات ضمان إمداد المورد الحيوي، للتأثير في توزيع القوة في السياسة الدولية.

الكلمات المفتاحية: جيوبوليتيك حوض المتوسط، إمداد الطاقة، منافسات القوة، المجال الحيوي.

Abstract:

The current vision of the geopolitical field of the Mediterranean basin presents a new dynamic architecture for its insecurity landscape, at the level of which conflict the national strategies of international powers, in addition to what power competitions pose as the birth of multiple security interactions, consistently and naturally, in front of the new security bets whose foundations are controlled by the distribution of energy sources.

The reality of the strategic presence of international powers at the center of security interaction of the Mediterranean basin, as a geopolitical field with unique geopolitical advantages, reflects the reality of geostrategic bets

based on the priority of ensuring the supply of a vital resource to influence the supply of power in international politics.

Keywords: Geopolitics of the Mediterranean Basin – Power supply – Power competitions - Vital field.

المؤلف المرسل: بلقرشي إيمان

مقدمة:

جسدت الرهانات الجديدة تبعاً لما فرضته تحولات الطبيعة التجديدية للسياسة الدولية لعام ما بعد الحرب الباردة، انعكاساً لميلاد تفاعلات أمنية عديدة في مجالات جيوسياسية جديدة كرسّت التحولات الجيوبوليتيكية الجديدة، ليُجسد بذلك الفضاء المتوسطي المجال الجيواستراتيجي مكمّن الإسقاطات الإقليمية والدولية للقوى المتنافسة على الهيمنة العالمية من مُنطلق مدركات استراتيجية طاقوية. يُبرهن صراع الموارد المستقبلي لضمان تأمين المورد الإستراتيجي الحيوي الناضب واقع الوجود الإستراتيجي للقوى الدولية في إقليم حوض المتوسط أحد أهم أقاليم الطاقة في الجغرافية العالمية، وما تطرحه جيوسياسية حوض المتوسط من رهانات جيواستراتيجية على المدركات الأمنية للقوى الراغبة في لعب أدوار قيادية أو تعديلية.

تعتكف المقالة على معالجة أهمية البعدين الجيواستراتيجي - الطاقوي للمنطقة المتوسطية ضمن أجندة الخيارات الاستراتيجية الأمنية للفواعل المتنافسة، وانعكاسات ذلك على صياغة هندسة أمنية للمنطقة متوسطة ككل، في ظل تنامي مُدركات التهديد للمخاطر اللاتماثلية في نظام دولي فوضوي. بناءً على ذلك تم معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تشكل الطاقة مدخلاً لدراسة حالة اللأمن الحقيقي والمحتمل في المتوسط، في ظل تباين التفاعلات الجيوبوليتيكية لفواعل غير متوسطة غير متكافئة القدرات والمتضاربة المنطلقات المصالح؟. تم طرح الفرضيات الآتية:

○ إن صعوبة تحديد حوض البحر المتوسط مفهوماً ومجالاً، إنّما ينم عن درجة تضارب المنطلقات الاستراتيجية بالفضاء.

○ كلما زادت الرهانات الإستراتيجية _الطاقوية التي ينطوي عليها المتوسط، كلما زادت حدة اللأمن فيه.

○ كلما تعددت المبادرات الأمنية في حوض البحر المتوسط، كلما تعقدت عملية صياغة هندسة أمنية متوسطة قادرة على درء التحديات الأمنية المطروحة على مستواه.

❖ المحور الأول: حوض البحر المتوسط: دراسة جيوسراتيجية - طاقوية

يحظى حوض المتوسط بميزاته الجيوسراتيجية باهتمام القوى الكبرى الرامية للتحكم في موازين القوة العالمية، لما تعكسه التفاعلات المتوسطة من رهانات أمنية على المدرك الاستراتيجي الدولي، للفواعل المتنافسة على جيوسياسية وجيوطاقوية المجال الجغرافي المتوسطي.

1. دراسة في الأبعاد الجيوسياسية:

يُعنى موضوع الجيوسياسية بدراسة تداخل الأفعال بين المجال الجغرافي ومنافسات السيطرة على هذا المجال، إذ أن سمة التنافس المرافقة لتطور البناء السيادي – المجتمعي للوحدات السياسية في النظام الدولي جعلت من المجال الجغرافي مسرحا ورهانا للمنافسات بين القوى الرامية لتعظيم قوتها، بالموازاة وذلك شكلت سمة التنافس الجيوسياسي ركيزة أساسية للتحالفات والصدامات الدولية.

إن اكتساب مجال جغرافي معين بعدا جيوسياسيا دائما ما يجعل منه ميدانا ورهانا لتمدد القوى التوسعية على حسابه بهدف السيطرة على الطرق الاستراتيجية والثروات الحيوية، إلا أن المقاربة الجيوسياسية للمجال والمنافسات الرامية للسيطرة عليه لا تقتصر على تأمين المصالح الحيوية المادية لضمان بقاء كيان سياسي وأمنه فقط، بل تتعدى للمنافسات الجيوسياسية الجديدة على المجالات الجغرافية الحاملة لقيم المجتمعات كمكسب استراتيجي.

شكلت الجغرافية السياسية متغيرا حاسما وثابتا في عملية ممارسة السيادة العالمية (المكانة والقوة). يتوسط البحر الأبيض المتوسط قارات العالم الثلاث "آسيا شرقا، أوروبا شمالاً وأفريقيا جنوباً"، يقع بين دائرتي عرض (27 و 47) وبين خطي طول (10 غربا و 37 شرقا)، وهو حوض بحري يفتح على المجالات البحرية عبر المضائق الدولية الأبرز والأكثر استراتيجية في التجارة العالمية، (سبيخي، 2010، الصفحات 195 - 196) تبلغ مساحته نحو 2.510.000 مليون كلم مربع، ويصل أقصى عمق فيه حوالي 5150م، وغالبا ما يتم تقسيمه إلى حوضين هما الحوض الغربي والحوض

الشرقي حيث يتصل الحوض الغربي بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق الذي يفصل أفريقيا عن أوروبا، ويتصل بالمحيط الهندي والبحر الأحمر عبر قناة السويس، ويصل مضيق الدردنيل والبوسفور حوض المتوسط بكل من البحر الأسود وبحر مرمرة، فضلا عن مضيق صقلية الذي يربط الحوض الغربي وحوض شرق البحر الأبيض المتوسط. (Abis, 2008) والدول المتوسطية من الناحية الجغرافية هي تلك الدول التي لها منفذ على البحر المتوسط وهي: "فرنسا، إسبانيا، موناكو، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جبل طارق، إيطاليا، مالطا، ألبانيا، اليونان، سوريا، قبرص، فلسطين، تركيا، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب".

يحمل حوض المتوسط عديد الدلالات الحضارية والتاريخية، أين أطلق عليه عديد المسميات منها: "الأخضر الكبير" عند المصريين القدماء و"البحر الداخلي" عند الرومان و"البحر المقدس" عند العبرانيين في العهد القديم، والبحر الأبيض المتوسط عند الأتراك. يعد البحر المتوسط «Sea Mediterranean» مصطلح مشتق من كلمتين لاتينيتين هما: «Medius» أي المتوسط، و«Terra» أي الأرض بمعنى البحر الذي يتوسط الأرض، ولم يظهر اسم البحر المتوسط إلى أن استخدمه Solinus في النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي. (Abis, 2008, p. 06)

خريطة رقم (01): جيوسياسية حوض البحر الأبيض المتوسط. (العميري، 2021)



المصدر: محمد نادر العميري، 2021، Pdf.

2. دراسة في المنطلقات الجيوستراتيجية:

تشهد السياسة الدولية بالمنظور الواقعي للهيمنة الجيوستراتيجية لما بعد الحرب الباردة، إعادة إحياء منافسات القوة في الأقاليم الجيوستراتيجية الجزئية الأوراسية التي يُعد حوض المتوسط أحدها، كإقليم جيوستراتيجي يفرض تحديات ورهانات أمنية على القوى الكبرى الراغبة في السيطرة الجيوستراتيجية على رقعة الشطرنج العالمية، التي تتحكم في ديناميكيات التفاعلات الجديدة للسياسة الدولية.

يعكس إقليم المتوسط ذلك التزاوج الجغرافي الإقليمي الأورو - الإفريقي على المستوى الجيوبوليتيكي، بما يتضمنه من تعقد البيئة الأمنية نتيجة الإفرازات الهوياتية والتهديدات اللاتماثلية، وتضارب الرؤى التوسعية الجغرافية وأولويات الإدارة الجيوستراتيجية، ورهانات الرؤى الاستراتيجية لمصالح القوى المتنافسة، المسألة التي تجعل من إقليم المتوسط الممر المائي الجغرافي الأكثر استقطابا لصراعات الهيمنة الإقليمية والدولية. (Pascal, 2014)

إن التزاوج الحاصل بين الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا في مدرك صانع الإستراتيجية الأمنية للدول المتنافسة على الإقليم، راجع إلى التداخل بين رهانات حيوية الإقليم اقتصاديا وحركية الفاعلين فيه من جهة، وأولويات صوغ هندسة أمنية لوضع إقليم المتوسط بما يحقق أهداف الدول في هذا المجال الحيوي. (Brzeznski, 1997) إن تحليل ديناميكيات التفاعلات الدولية في الإقليم المتوسطي يتطلب أولاً: تحديد الفواعل الجيوستراتيجيين الممثلين في الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية لممارسة النفوذ والتأثير الخارجي بهدف تغيير الوضع الجيوبوليتيكي القائم بالشكل الذي يخدم مصالح هيمنتها الإقليمية، وثانياً: تحديد المحاور الجيوبوليتيكية المتجسدة في الدول التي تحظى بموقع جغرافي مميز باعتبارها تشكل مصدرا أو منفذا حيويا لموارد استراتيجية أو لمناطق حساسة في اطار كسب لعبة الإدارة الجيوستراتيجية المتوسطة.

تُشكل كل من فرنسا، ألمانيا، روسيا، أمريكا، الصين وتركيا دائرة الفاعلين المتوسطيين الجيوستراتيجيين، وضمن هذه الدائرة تمثل كل من فرنسا، روسيا، أمريكا الفاعلين الجيوستراتيجيين الأكثر ديناميكية اللذين يملكون القوة والقدرة على إحداث تحول محتمل في توزيع القوة بالإقليم. تجسد الجزائر، المغرب وليبيا دائرة المحاور الجيوبوليتيكية المتوسطة ذات النشاط الجيوستراتيجي المحتمل والمؤثر في ديناميكيات منافسات القوة في حوض المتوسط، إذ تنامي الدور المحوري لـ الجزائر

في ظل الانهيار الليبي في إطار استمرار حروب الموارد والتنافس الطاقوي المتوسطي، وتُعد من أكبر دولة مساحة في منطقة تتوسط ثلاث مجالات جغرافية حيوية " حوض المتوسط، المنطقة العربية - المغاربية وأفريقيا"، وهي بموقعها الجغرافي وسط شمال غربي القارة الأفريقية بمثابة بوابة شمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط، (Khiereddine, 1984, p. 05) التي نجحت بالحفاظ على استقرارها السيادي في خضم ما تفرضه المنطقة المتوسطية من تهديدات أمنية.

3. دراسة طاقوية في شمال إفريقيا وحوض المتوسط:

ترتبط ديناميكيات مشهد التفاعلات في حوض الأبيض المتوسط بالتطورات الحاصلة في قضايا المورد الحيوي الناضب أبرزها مورد الغاز الطبيعي وما يُقابله من عدم الاستقرار الأوضاع الداخلية لدول شمال أفريقيا، وتأثير ذلك على مسألة تطور أمن إمدادات الطاقة العالمية. تُشكل احتياطات الغاز في دول حوض المتوسط سلسلة من المصالح بين الدول المشاطئة لحوض المتوسط، (الأمريكية)، وسوقاً واعدة مكن تحديات وفرص السياسات الطاقوية للقوى الدولية (أوروبا، روسيا، أمريكا، الصين، تركيا ..) لاسيما بعد اعلان هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عام 2010 حول احتواء منطقة شرق المتوسط ثروة نفطية 1.7 مليار برميل نفطي والغاز الطبيعي تُقدر بـ 3455 تريليون قدم مكعب، ومنه تنامي منافسات تطوير أنابيب إمداد غاز جديدة في سياق اللعبة الطاقوية للسيطرة الاستراتيجية. (العميري، 2021)

جدول: احتياطي الغاز الطبيعي في شرق حوض المتوسط . (العميري، 2021)

القطاع	مخزون الغاز الطبيعي	السنة
قطاع غزة:		
1. حقل غزة مارين	1. الاحتياطي 1.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي	1. عام 2000 (شركة بريطانية).
شواطئ فلسطين المحتلة		
1. حقل تمار	1. مخزون يقدر بـ 10 تريليونات قدم مكعب	1. اكتشف عام 2009.
2. حقل تانين	2. احتياطي يبلغ 1.2 تريليون قدم مكعب.	2. غرب جيفا — سنة
3. حقل ليفيathan	3. احتياطي بـ 18 تريليون قدم مكعب	

1. عام 2011، شركة نوبل اينجي. 2. شركتي أني الايطالية وتوتال الفرنسية، سنة —	1. احتياطي بـ 127.4 مليار متر مكعب. 2. احتياطي يتباين بين 8/6 تريليون قدم مكعب	قبرص 1. حقل أفروديت 2. حقل كاليبسو
1. سنة — . 2. سنة — .	1. احتياطي يبلغ 30 تريليون قدم مكعب. 2. احتياطي يقدر بـ 1.5 تريليون قدم مكعب	مصر 1. حقل ظهر 2. حقل أتول
سورية: احتل الاحتياطي السوري منذ عام 2017 (منطقة تدمر وقارة وساحل طرطوس وبانياس) مرتبة ثالث دولة مصدرة للغاز الطبيعي دوليا بعد روسيا وإيران مريحة قطر للمرتبة الرابعة، وأشار مركز فيريل للدراسات إلى احتياطي الغاز السوري بـ 28.500.000.000.000 متر مكعب.		

غدت منطقة حوض المتوسط بدولها الغنية طاقياً على الساحل الجنوبي للبحر، المزود الأبرز للطاقة إلى الأسواق المتوسطية الأوروبية والأطلسية في ظل هيمنة روسيا على منبع مورد الغاز السوري في الضفة الشرقية للمتوسط، المسألة التي تضع الحوض موضع *رهانات إقليمية أوروبية (فرنسا، إسبانيا وإيطاليا) بالدرجة الأولى التي تعاني من التبعية الطاقوية لروسيا ومن المنافسة الأمريكية الشديدة لها على أسواق المتوسط، *ورهانات النزاعات المتوسطية (الصراع العربي الاسرائيلي، الأزمة السورية، الفوضى الليبية، انعدام الاستقرار في مصر..) وارتباطها بمسألة تأمين خطوط نقل المورد الحيوي من الإقليم باتجاه السوق الدولية بتضارب المصالح الجيوسياسية والطاقوية للقوى المتنافسة وانعكاساتها على البيئة الأمنية المتوسطية ككل، * ورهانات المنافسات الجيوبوليتيكية المتجددة في حوض المتوسط بين القوة القارية والبحرية. (شيرر، 2011، الصفحات 351-361)

❖ المحور الثاني: أسس السيطرة الجيوبوليتيكية المتوسطية:

ساد في الفكر الاستراتيجي التنافسي التقليدي اعتقاد مفاده أن من يُسيطر ويتحكم في مداخل البحر الأبيض المتوسط يستحوذ على القوة من خلال مراقبة المناطق الجيوسراتيجية، المسألة التي تُفسر إسقاطات منافسات القوة العديدة عبر الأزمنة على حوض المتوسط، وقد استند التنافس الدولي التقليدي على الإقليم إلى نظريتين أساسيتين للسيطرة هما:

● النظرية الرومانية للسيطرة على المتوسط والمبنية على مبدأ من يتحكم في السواحل الجنوبية للمتوسط يصل إلى السيطرة والتحكم الفعلي على السواحل الشمالية، انطلاقاً من ذلك يُرى أن السيادة الرومانية على أوروبا لم يكن لتتأتى لها دون السيطرة على الضفة الجنوبية لحوض المتوسط كأولوية حيوية جيوسراتيجية للإمبراطورية الرومانية العظمى تمتد غرباً وشرقاً. (ربيع، 1980، صفحة 130)

● النظرية العربية الإسلامية للسيطرة على المتوسط التي تبرز تاريخياً مع توسعات الدولة العثمانية ما بين القرنين 17 و 18 في حوض المتوسط، بفعل أسطولها البحري المتميز بمهامه في مراقبة الملاحة البحرية التجارية والعسكرية المتوسط، وتمكينها من تحويل هذا الأخير إلى بحيرة عربية بتغلغلها وسط وجنوب أوروبا. (مصباح، 1985، صفحة 99)

أثرت النظريتين على نمط السلوكيات التوسعية المتنافسة على الهيمنة الجيوسراتيجية على إقليم حوض المتوسط تحقيقاً للسيطرة الاستراتيجية، المسألة التي برزت جلياً مع حرب البلقان الأولى (1912 - 1913) ثم الحركة التوسعية الأوروبية إبان الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، وبداية التزاوج بين متغيري الجيوسياسية والموارد الحيوي في المدرك الاستراتيجي للقوى المتنافسة على بحر المتوسط، ليتحول لاحقاً مع الحرب العالمية الثانية إلى مسرح للعمليات العسكرية، ليستمر صدام الإدارة الاستراتيجية على إقليم المتوسط إبان الحرب الباردة وما بعدها ما بين القوتين الرئيسيتين في اللعبة الجيوبوليتيكية الكبرى المتجددة إلى يومنا هذا بمتغيرات وميكانيزمات استراتيجية طاقوية سعيًا لتجسيد الهيمنة العالمية في نظام دولي فوضوي.

وبالعودة إلى منطلقات منافسات السيطرة الجيوبوليتيكية بين القوتين القارية والبحرية في إقليم المتوسط، نستشف:

أولاً: الطرح الجيوبوليتيكي القاري (روسيا الاتحادية):

يرى هالفورد ماكيندر « Halford Mackinder 1861 – 1947 » أبرز مؤسسي الجغرافية السياسية بنظريته حول "المحور الجغرافي للتاريخ"، التي تُشكل الأسبقية الفكرية لرؤيته التحليلية للإدارة الجغرافية الإستراتيجية للهيمنة العالمية، أن مستقبل الهيمنة هو لصالح القوى الكبرى، وأن كفة ميزان القوة هي إلى جانب القوة البرية في إطار التشكيل الجيوسياسي الروسي الجديد الذي يُحقق

تفوق قلب العالم. بالنظر للخريطة الجيوبوليتيكية الأوراسية مكن إسقاطات السيطرة العالمية، تمتد خريطة أولوية الجزيرة العالمية في قارة واحدة هي أوراسيا وأفريقيا من مضيق برنج إلى رأس الرجاء الصالح، باحتواء بحر المتوسط كبحر داخلي، وتوحد المنطقتين الأوراسية والأفريقية ستخلق فضاء أوراسي "قلب الأرض مثير للدهشة". (سعيد، 2006، صفحة 84) اعتماداً على ذلك فإن مستقبل تفاعلات السياسة الدولية ستركز بشكل كبير في إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط الذي بدوره يحوي منطقتين هما: "المنطقة الأورو مغربية المحتواة في الدائرة الأوسع ألا وهي المنطقة المتوسطية".

يشكل إقليم حوض البحر المتوسط بالتجانس مع المنطقة المحورية في أوراسيا والممتدة من كل سيبيريا وجزء من أواسط آسيا، ومن ثم منطقة القلب في شرق أوروبا المركزية كمنصة حيوية لتحقيق السيادة القارية الأوراسية، وهو ما ترجمه ماكيندر في قانونه الجيوبوليتيكي: "إن من يُسيطر على أوروبا الشرقية ومن يُسيطر على *Heartland* قلب الأرض، يُسيطر على الجزيرة العالمية. ومن يُسيطر على الجزيرة العالمية يُسيطر على العالم." (Dussouy, 2006, p. 117)

بناءً على ذلك، فإن أحد أهم إسقاطات القوة في منافسات الهيمنة العالمية تكمن في إقليم حوض المتوسط الذي أشار إليه ماكيندر في تحليله الجيوبوليتيكي ضمن ما سماه "الهلال الداخلي أو الحدي Inter Crescent" الذي يُحيط بقلب العالم ممثلة في حلقة الأراضي المنخفضة الأوروبية والآسيوية الجنوبية تعقبها شبه الجزيرة العربية، وتمتد من الجزر البريطانية في الغرب وحتى اليابان في الشرق، أي يتكون من: "أولاً المناطق الساحلية الأوروبية الممتدة غرب الأورال، وثانياً الأرض العربية الصحراوية تركيا، إيران وباكستان، وثالثاً جنوب آسيا وجنوب شرقها والصين".

ترى روسيا الاتحادية أن القوة الأوراسية لا تتحقق إلا باستكمال سيطرتها على البحار الدافئة، فحسب منظري الجيوبوليتيك الروسية فإن "عملية تجميع الإمبراطورية" لا بد أن تستهدف في بداياتها أولوية جيوسراتيجية بعيدة الأمد تتمحور حول انفتاح روسيا على البحار الدافئة في الجنوب والغرب من منطلق الدولة الحليفة أو الصديقة للدول القارية بالشكل الذي يجعل من روسيا قوة مكتملة جيوبوليتيكية، المسألة التي تمكّنها أيضاً من التصدي لتوسعات الحلف الإستراتيجي الأطلسي المعادي للأوراسية. إن مشروع التكامل الإستراتيجي الأوراسي الذي يُزّوج بين المنهج العقلاني البراغماتي للقيادة الروسية، مبني على ضم البحار الدافئة ضمن دوائر أمنها القومي وفق منطلق سلام عقلائي مفيد للمصالح الجيوبوليتيكية لجميع الدول القارية بالشكل الذي يُمكن هذه الأخيرة من أن تحافظ على

استقلالها أمام الجزيرة الأطلسية البديلة، بناء على ذلك فإن المصلحة الحيوية للدول القارية المحاذية للمياه الدافئة، جعلت من الاتحاد مع روسيا الثابت الملح للتحالف الاستراتيجي لتحقيق التكامل بين قلب الأرض والهلاليين الداخلي والخارجي ضد الحلف الأطلسي المعادي. (دوغين)

يرى مورتن كابن (Morten Caplan) أنه في حال تمكن روسيا الاتحادية من إقامة نطاق نفوذ يمتد من سيبيريا إلى الهند وجنوب شرق آسيا، فإنها ستتمكن من خلق منطقة نفوذ لن يكون فيها للصين خيار سوى التكيف مع الهيمنة الروسية من جهة، وإذا تمكنت روسيا من السيطرة على الربع الشمالي الشرقي والجنوب الشرقي من جهة أخرى، فإنها بذلك تُحقق الهيمنة الروسية الأوراسية على الجزيرة العالمية وتُطوق الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين تطويقاً فعالاً. (Kaplan, 1976, p. 272)

انطلاقاً مما سبق، أضحى "مفهوم قوة البحر" محركاً لكبرى الصراعات الحديثة في العالم وما يشهده إقليم حوض المتوسط أبرز مثال على ذلك (الأزمة السورية، الأزمة الليبية)، لما باتت تُجسده النطاقات الجغرافية المائية من حيوية استراتيجية عسكرية، تجارية (عبور موارد الطاقة) تعكس نفوذ القوى المسيطرة عليها، ولعل أولى بوادر العودة الروسية إلى اللعبة الجيوبوليتيكية المتجددة من باب متغير النفاذ البحري تكمن في ضم جزيرة القرم 2014م والوصول للبحر الأسود، ومن ثم التدخل في سوريا وتثبيت التواجد الروسي على الضفة الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط باستئجار قاعدة طرطوس البحرية، فضلاً عما يمثله "ميناء غوادر" الذي شيدته الصين غرب باكستان والمحاذي لمضيق هرمز، والذي يعكس نوع من بسط نفوذ صيني - روسي مشترك يمتد من البلطيق إلى المتوسط وصولاً إلى الهادي، المسألة التي تجعل من المنطقة الممتدة من "بحر الصين الجنوبي والبحر المتوسط" منطقة إسقاطات استراتيجية منافسات الهيمنة بين القوى الكبرى الثلاث (الصين، روسيا وأمريكا).

بناء على المنظور الماكيندري تُمثل روسيا القوة الأوروآسيوية الوحيدة الموجودة في الوضع الأنسب للسيطرة على الجغرافية المتوسطية كمجال حيوي، ولعل أحد أبرز الرهانات الروسية للتفوق الجيوبوليتيكي في المجال المتوسطي يتمثل في إمكانية التحالف الروسي - الألماني، هذه الأخيرة المهووسة علناً بالتوسع الإقليمي ليشكلا قوة أوروآسيوية واقعة في الحدود الغربية لقلب الأرض بمقدرة لا تقاوم تُسيطر على "الجزيرة العالمية"، نتيجة الجمع بين الماكينة الألمانية الحديثة والمدرک الجيواستراتيجي الروسي العالمي (مقومات القوة العالمية)، وهي معادلة استراتيجية بالنسبة للقوة القارية قائمة على أن

الحجم الجغرافي شديد الأهمية وأن المورد الحيوي الاستراتيجي الناضب ذو الأولوية الكبرى. (هيفرنان، 2010، الصفحات 09 - 15)

ثانياً: الطرح الجيوبوليتيكي البحري (الولايات المتحدة الأمريكية):

أظهرت الجغرافية السياسية العالمية منذ بداية الحرب الباردة، أمريكا بمركز القوة البحرية المنافسة للقوة القارية في لعبة الإدارة الاستراتيجية للسيادة العالمية، وبداية الانخراط الأمريكي في عمق الجزيرة العالمية: أوراسيا المستندة للقوة البحرية وتأرجح الجيوستراتيجية الأمريكية بين (ألفريد ماهان Alfred. T. Mahan 1840 - 1914) القائل بـ "التفوق الأمريكي المطلق في كل مجالات الدفاع لاسيما المجالين البحري والصاروخي" و (نيكولاس سبيكمان 1893 - 1943) الذي أشار إلى أن "السيطرة الإستراتيجية في محيط الجزيرة العالمية على كل الدول بوصفها خطيرة أو مناهضة للقوة الأمريكية".

اتساقاً وذلك، ينم التوجه الجيوبوليتيكي الأمريكي الأوراسي على أولوية السيطرة على كل المحاور الجيوسياسية البحرية بما يضمن الهيمنة على اللعبة الكبرى المتجددة، والتي يُعد حوض البحر الأبيض المتوسط أبرز محاورها البحرية الحيوية تجاراً، موارد حيوية وموقعاً، المسألة التي أكد عليها ماهان عام 1892م بقوله: "إن الظروف أرادت البحر الأبيض المتوسط أن يلعب دوراً هاماً من الناحية التجارية والعسكرية في تاريخ العالم أكثر من أي منفذ مائي آخر يتمتع بالحجم نفسه، فهو يُعتبر نقطة إلتقاء بين أوروبا وأفريقيا وآسيا ويحتوي على أهم المضائق والمنافذ المائية في العالم". (الحاج، 2005، صفحة ص)

اعتبر ماهان أيضاً أن التجارة تُعد بمثابة الآلية الأولى لبطس الهيمنة السياسية أي مفهوم القدرة البحرية على أساس حرية التجارة البحرية، وبما أن حوض المتوسط ممر استراتيجي للتجارة من الأطلسي باتجاه السوق الدولية ومعبّر حيوي للطاقة من الشرق الأوسط وبحر قزوين باتجاه أمريكا في إطار سياسة تأمين موارد طاقة متنوعة المصادر فإن مهمة أمن نظام تجاري يخدم المصالح الأمريكية في عالم يزداد تعقيداً قائم على تأمين مصالح واشنطن المتوسطية (Chautard, --, pp. 24 - 25)، يُعتبر حوض المتوسط معبراً لحوالي 350 مليون طن من الموارد النفطية أي ما يُعادل 1/3 من الإنتاج العالمي، وممر بحري لمرور الموارد الحيوية الناضبة في مقدمتها الفوسفات نحو 13 مليون طن أي ما يُعادل 31% من إنتاجه عالمياً، الفحم حوالي 26.6 مليون طن أي نحو 9.4% من المجموع العالمي، فضلاً عن كونه معبراً حيوياً للملاحة المدنية والعسكرية، بذلك فإن وبالتزاوج وطرح سبيكمان فإن قيام

القوة العسكرية بمهمة أساسية تتمثل في تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة التجارية الكونية تُمثل أولوية حيوية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومطلب حيوي ضمن متطلبات طموحها الجيوبوليتيكي المتوسطي كإقليم جزئي من الأقاليم الفرعية الجيواستراتيجية الأوراسية مكمّن إسقاطات منافسات القوة للهيمنة العالمية. (دوغين، 2014، الصفحات 67 - 95)

بناءً على ذلك، لجأ صانع المدرك الإستراتيجي الأمريكي بهدف التصدي لرهانات هيمنة القوة القارية على الجزيرة العالمية إلى تبني استراتيجية بحرية مضمونها محاصرة الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية من بينها إقليم المتوسط، المسألة التي تُفضي إلى إفشال التحالف الروسي - الألماني أو الروسي ودول ضفة شمال أفريقيا (الدولة المنفتح استراتيجيا على المناطق الحيوية البحرية) الذي من شأنه أن يضع أوروبا موضع ساحة حرب الأمر غير المقبول في منظور الهيمنة الأمريكية باعتبار هذه الأخيرة بمثابة الجسر الديمقراطي لأمريكا الأطلسية باتجاه المجال الجيواستراتيجي الأوراسي، من جهة أخرى احتواء المطامع الصينية كقوة كبرى صاعدة بمطالب تعديلية وطموحات جيوبوليتيكية منبعثة في المجال المتوسطي باعتباره سوق تجاري حيوي واسع في المدرك الاستراتيجي التجاري الصيني. (الحديثس، 2004، الصفحات 16 - 18)

إن المصير البحري الأمريكي الذي يطرحه ماهان مُرتبط بتحقيق أمريكا التكامل الإستراتيجي البحري على صعيد الجيوسياسية العالمية كمرحلة أولى، وأن تلعب الدور القيادي في العلاقات الاقتصادية والثقافية لمواجهة التحدي الذي تفرضه القوى القارية الأوراسية (روسيا، الصين) وما يُلازمه من الطموحات البحرية الألمانية، ولعل تعقيد مسألة الأزمة السورية راجع لحيويتها في استراتيجية السيطرة البحرية الروسية كمحور جيواستراتيجي بحري مهم في حوض المتوسط الممر المائي الثالث البالغ الأهمية في لعبة السيطرة الأوراسية، ما يُعتبر رهان حساس في المدرك الاستراتيجي الأمريكي "تحقيق طموح السيطرة الأطلسية المتوسطية" التي تُترجمها سياسة انتشار الأساطيل البحرية الأمريكية تحت المظلة الأطلسية أبرزها الأسطول السادس في إقليم المتوسط أبرز قواعده إسبانيا وإيطاليا، بالشكل الذي يُمكن واشنطن من السيطرة على مداخل المتوسط خاصة مضيق جبل طارق وقناة السويس مع ضغط سياسي مستمر على دول المنطقة المتوسطية، ومنح الأسطول القدرة على التحرك اتجاه أي منطقة في المتوسط (المنطقة المغربية، المنطقة العربية، المنطقة الأوروغرافية).

بالموازاة وذلك، أسس "نيكولاس سبيكمان Spykman 1893 - 1943" تحليله الجيوبوليتيكي الرامي إلى تحقيق أمريكا السيطرة العالمية على مقاربة جغرافية علاقات القوة القائمة على المتغير المهيمن في تفاعلات السياسة الدولية وهو "الجغرافية العسكرية - Géopower Politics"، حيث ركز تحليله الجيوستراتيجي على تزاوج بين متغيري القوة والجغرافيا في دراسة العلاقات الخارجية الأمريكية مع مراكز القوة في السياسة الدولية على ضوء نظام دولي فوضوي، المسألة التي تضع واشنطن أمام تحد منع قيام أي تحالف استراتيجي بين القوى ما وراء الأطلسية وما وراء المحيط الهادي بالشكل الذي يُهدد طموحات الهيمنة الأمريكية.

تمحور تحليله الجيوستراتيجي حول النطاق الساحلي أو ما يُعرف بـ "الريميلاند Rimland"، وقد صاغ قانونه الجيوبوليتيكي على النحو الآتي: "من يُسيطر على النطاق الساحلي يُسيطر على أوراسيا، ومن يُسيطر على أوراسيا يقبض على مصير العالم بيديه".

بذلك دعا سبيكمان صناع الاستراتيجية الأمريكية إلى أولوية إحكام السيطرة البحرية على المحيطين الأطلسي والهادي، وإلى إقامة قواعد عسكرية في النطاق الساحلي حول القوة القارية وتطويقها بالجزر المقابلة، بالموازاة مع انشاء أحلاف داخل النطاق الساحلي للقضاء على أي قوة خارجية محتملة أو تُهيمن عليه، (Chautard، الصفحات 27 - 28) كما طرح مفهوم "المحيط المتوسط" الذي يتوافق مع جيوسياسية حوض المتوسط ويعكس التصور الجيوبوليتيكي لفضاء جغرافي سياسي يُمكن تسميته بـ "القارة الأطلسية" مرتبطة بوحدة ثقافية ذات مصدر أوروبي غربي، وبأيدولوجية ليبرالية - رأسمالية ديمقراطية وبوحدة المصير السياسي والاثني التقني، تجسد أمريكا عقلها المُدبر ومركزها العصبي وآلية قوتها ومجمعها التجاري والحربي - الصناعي، وتُصبح أوروبا الملحق التفكييري لأمريكا وبصورة تدريجية تنقلص سيادتها السياسية خدمة للمصالح الإستراتيجية الجيوبوليتيكية لصالح المركز، ليكون بذلك سبيكمان سباقاً إلى بناء العمليات العسكرية العظمى للسيطرة الأمريكية العالمية من خلال إبراز دور بناء كيان عسكري- الحلف الأطلسي .

❖ المحور الثالث: المدى الحيوي المتوسطي والتدخلات الجيواستراتيجية الروسية – الأمريكية

أولاً: الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية الروسية في حوض المتوسط:

عمدت روسيا اتساقاً وتفعيل ميكانيزمات سياستها الخارجية إلى تعزيز مقومات قوتها الصلبة، بالاعتماد على إيرادات الطاقة الروسية بهدف التصدي للتحدي الذي يفرضه التوسع العسكري الأطلسي على حدودها الخارجية القريبة من جهة، وبالشكل الذي يُمكن روسيا من ضمان تواجدتها في المناطق الحيوية لأمنها القومي (البحر الأسود، حوض المتوسط ...) لمواجهة التغييرات المتسارعة في المشهد الدولي.

■ أوكرانيا: محورية الجغرافية وضم القرم (2014م).

ينطلق الفكر الجيوبوليتيكي الروسي من تعزيز حماية المنطقة المركزية في القارة الأوراسية مما يضمن بقاءها قوة كبرى تُجسد المحور الإستراتيجي المتحكم في أوراسيا، (دوغين، صفحة 112) انطلاقاً من تحقيق التكامل القاري الأوراسي، كمطلب جوهري للاستقلالية والفاعلية الجيوستراتيجية لروسيا في النظام الدولي الفوضوي الراهن، وترتبط هذه الأولوية الملحة بإعادة التوسع في نطاقاتها الجغرافية السابقة بالشكل الذي يُتيح لها الانفتاح على العالم الخارجي وفق منطق تفرضه حتمية القانون الجيوبوليتيكي "المكان المقدس لا يخلو"، باعتبار أنه بمجرد تراجع أو تردد روسيا حول التوسع الإقليمي باعتبارها محور التاريخ سوف يُفسح المجال لانبعاث الآماد الجيوبوليتيكية البديلة للقوى الكبرى باتجاه حدود روسيا. (Berryman, 2012, pp. 531-532)

ارتبط مفهوم قلب الأرض (Heartland) في جغرافية السيطرة الأوراسية بعبارة: "الأرض البرية المتواصلة التي تضم بحر البلطيق ونهر الدانوب السفلي والوسطى الصالح للملاحة، البحر الأسود، آسيا الصغرى، أرمينيا وإيران والتبت ومنغوليا"، بالتأكيد على أولوية السيطرة في منطقة أوروبا الشرقية الفاصلة بين روسيا والغرب للسيطرة العالمية: "البوابة المفتوحة التي تسمح لقاطني شبه الجزيرة الأوروبية بالمرور إلى السهل الداخلي من خلال المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر الأسود"، من هنا يأتي الإدراك الروسي بأولوية الانفتاح على الأحواض البحرية لاستعادة السيطرة على المنطقة المتوسطية لضمان استمرارية منافستها على اللعبة الكبرى المتجددة في الفضاء الأوراسي.

(Mackinder, 2019, p. 186)

أشار الرئيس ف. بوتين أن التحرك الروسي العسكري استراتيجياً بضم جزيرة القرم يأتي في إطار الحسابات الجيوسياسية لاستعادة مجال النفوذ الروسي في الإقليم الأوروبي - المتوسطي من القارة الأوراسية، انطلاقاً من حماية النفوذ الروسي على شمال البحر الأسود ضماناً للحركة الآمنة لأساطيلها العسكرية وسهولة بلوغها غاياتها في المياه الدافئة لحوض المتوسط، والحفاظ على منطقة أوسع مع بيلاروسيا كجدار عازل بين روسيا والغرب، (Others, 2015, p. 17) فضلاً عن المكانة التي نعتلها أوكرانيا في المخيلة القومية الأرثوذكسية الروسية الإستراتيجية والتاريخية (إخوة الروس). (Berryman, 2012, p. 540)

برز التحرك الروسي للسيطرة على البحر الأسود مع الثورة الأوكرانية الثانية على أعقاب الثورة البرتغالية الأولى 2004م، الأخيرة التي عكست التنافس الروسي - الغربي المجسد في الصراع السلطوي بين "فيكتور يوتشينكو" الموالي للغرب و"فيكتور ياكوفيتش" الموالي لروسيا، ووصول البرتغاليين للسلطة في فترة ما بين (2005-2010) ورفضهم التمديد لبقاء الأسطول الروسي على البحر الأسود لما بعد عام 2017م، وسعيهم لإقامة تحالف أمني - اقتصادي مع الطرف الأوروبي - الأطلسي، إلا أنه وبوصول يانوكوفيتش للسلطة عام 2010م أعيد تمديد الاتفاقية لبقاء الأسطول الروسي لعام 2045م. (راشد، 2014، صفحة 123)

نجم عن التحرك الأوكراني بعزل يانوكوفيتش إلى التدخل الروسي العسكري المحدود وضم شبه جزيرة القرم بتاريخ 2014/03/18م، وبسط سيطرتها عليها بالشكل الذي يسمح لروسيا بتدعيم تفوقها أولاً: الجيوسياسي في الجزء الأوروبي الأوراسي وأحواضه البحرية (البحر الأسود وشمال شرق حوض المتوسط)، وثانياً: الطاقوي المجسد في تنفيذ مشروع خط أنابيب نقل الطاقة "التيار الجنوبي" للتحكم في نقل الغاز من روسيا باتجاه أوروبا وتوفير نحو 20 مليار دولار كانت ستفقدتها لصالح أوكرانيا لتجاوز مياها الإقليمية، وثالثاً: بداية اختراق روسيا للطوق الاستراتيجي الأطلسي المفروض عليها وتأكيد نفوذها في الخارج القريب مكن المصالح الأمنية القومية الروسية. (Telkes, 2014, p. 05)

شكلت الأزمة الأوكرانية أزمت بالغت التعقيد على مستويات عديدة، " حلقة صراع هوياتي بين التوجهين شرقاً نحو روسيا وغرباً نحو الناتو، المعطيات الإستراتيجية الكامنة في ضمان قاعدة عسكرية روسية بحرية في القرم على ضفاف البحر الأسود المتصل طبيعياً بحوض المتوسط، ومحل أطماعها التوسعية الأوراسية المتجددة في إطار استراتيجية إعادة تشكيل الحدود في العالم، والمعطيات

الطاقوية بإحكام سيطرتها على شبكة خطوط نقل الطاقة من الأقاليم الطاقوية الجزئية الأوراسية (آسيا الوسطى: بحر قزوين، القوقاز، روسيا الاتحادية) باتجاه أوروبا وسوق الطاقة".

■ سوريا في المدرك الإستراتيجي لشبكات الترانزيت الطاقوية الروسية المتوسطة – الأوراسية.

برز مشهد التنافس الطاقوي في السياسة الدولية جليا منذ عام 2000م، في سياق تجدد المنافسات الجيوسياسية بين القوة البحرية الرامية لخلق ميكانيزمات بقاءها في وضع الدولة المهيمنة عالميا وبين القوى التعديلية روسيا والصين، بالشكل الذي خلق في المدرك الاستراتيجي للقوى المتضاربة المصالح والأولويات الأمنية أن السيطرة الإستراتيجية المستقبلية ستكون مرتبطة أساسا بمتغيري "جيوبوليتيك الطاقة وجغرافية القوة".

شكلت الصراع في سوريا منذ 2011/2012م أحد أبرز محاور منافسات القوة بين قوى اللعبة الجيوبوليتيكية المتجددة في القرن الحادي والعشرين سعيا للسيطرة الجيواستراتيجية و الطاقوية (مورد الغاز الطبيعي الحيوي) في منطقة الشرق الأوسط، والامتداد الطبيعي الجيوسياسي لهذه الأخيرة باقليم حوض المتوسط كأغنى الأقاليم الجيوسياسية في الجغرافية العالمية بمورد الغاز، فضلا عن موقعه الجيواستراتيجي من شبكة ترانزيت الطاقة الدولية، لتُجسد بذلك روسيا بؤرة التجميع والإنتاج وعبور إمدادات مورد الغاز للسوق العالمية و باحتكار روسي لميكانيزمات الاستثمار الطاقوي في سوريا، والاتخاذ من استراتيجية السيطرة على المورد الحيوي الناضب المدخل الأمثل لفرض نظام عالمي متعدد الأقطاب.

تضع الرؤية الجيوسياسية الروسية لشبكة نقل الغاز المورد الإستراتيجي في الجغرافية العالمية في موقع دولة العبور الأكثر أهمية على الإطلاق، باعتبار أن خط أنبوب الغاز الطاقوي من "حقل غوار الكبير" شرق السعودية (227 تريليون قدم مكعب) وخط أنبوب الغاز القطري لا طريق لهما باتجاه أوروبا إلا من خلال سوريا، بالموازاة وتوقيع إيران اتفاقا لنقل الغاز الطبيعي من العراق باتجاه سوريا ومنه إلى سوق الطاقة الدولية منذ عام 2011م، كفضاء جيواستراتيجي يُفتح جغرافيا من إيران إلى العراق إلى سوريا فلبنان تحت السيطرة الروسية بالشكل الذي يفرض تحد على النفوذ الاسرائيلي في الشرق الأوسط وتحد على تأمين الطاقة الأوروبية (يضعها موضع التبعية لروسيا)، المسألة التي تُترجم حجم الصراع وتضارب المصالح الحيوية الروسية الأطلسية.

تُعتبر سوريا في منظور صانع الاستراتيجية الروسية مفتاح التوسع في إقليم حوض المتوسط ما أكد عليه ف. بوتين بقوله: "إن القضية في سوريا هي فرصتنا المواتية لاستعادة دور روسيا الإقليمي في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط". (وآخرون، 2015، صفحة 120) أي حرص صانع القرار الروسي على امتلاك منفذ بحري استراتيجي على المياه الدافئة، وهي مسألة تُجسد أولوية حيوية في الفكر الجيوسراتيجي الروسي منذ عهد القيصرية بحكم أن أغلب منافذها البحرية متجمدة معظم فصول السنة كالقطب الشمالي وبحر البلطيق، المر الذي يُفسر الصدامات التاريخية الروسية - العثمانية للوصول إلى البحر الأسود ومنه لحوض المتوسط.

أدرج حوض البحر المتوسط في دائرة المنطقة المهمة استراتيجيا في المدرك الأمني الروسي منذ الإعلان عن العقيدة العسكرية البحرية الروسية لعام 2001م والتي ترسم أولويات السياسة البحرية الروسية حتى عام 2020م، وبالعودة لخطاب ف. بوتين فإن تأمين التواجد البحري الروسي في قاعدتي "سيباستوبول على البحر الأسود" و "طرطوس على حوض المتوسط" لا يهدف فقط إلى توسيع النفوذ الجيوبوليتيكي الروسي بالمتوسط فقط بل يتعداه إلى البحر الأحمر والقرن الأفريقي عبر قناة السويس وإلى المحيط الأطلسي عبر جبل طارق. (العبيدي، 2016، الصفحات 38 - 39) لعل الانتقادات الداخلية التي وجهت للرئيس "ديميتري ميدفيديف" على اثر عدم استخدامه لحق الفيتو من أجل توقيف قرار رقم 1973 المتعلق بالملف الليبي، الأمر الذي أفضى إلى تدخل حلف الناتو وحلفائها الأوروبيين بليبيا، هي التي بلورة من قناعة المدرك الاستراتيجي الروسي في الأزمة السورية باستحالة السماح للقوة البحرية من تقليص النفوذ الروسي في سوريا وما تمنحه هذه الأخيرة لروسيا من امتيازات جيوسراتيجية، وتهديد صانع قرار روسيا بإمكانية اللجوء إلى استخدام السلاح النووي في حالة تهديد مصالح روسيا الحيوية في الحوض المتوسط، المسألة التي تُترجمها عملية الإنزال والمناورات العسكرية الروسية بالإقليم المتوسطي وكذا توسيع تجارة السلاح الروسية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط (ليبيا والجزائر). (Delanoë, 2013, p. 02)

انطلاقا مما سبق، تترجم الأزمة الأوكرانية والسورية تجدد منافسات القوة بين القوى الرامية للسيطرة الجيوسراتيجية العالمية وإسقاطاتها في الأماد الساحلية أبرزها حوض البحر المتوسط، وترسيخ هيبة الدولة الروسية كحليف استراتيجي ويفرض وجودها في إقليم المتوسط ومنه ضمان حرية حركة القوات الروسية باتجاه مختلف أقاليم العالم، إلا أنها استراتيجية تعترضها عديد التحديات

أولاً: الداخلية المتجسدة في معادلة تكاليف الحرب والتنمية الاقتصادية، وثانياً: الخارجية متجسدة في المجابهة الروسية - الأطلسية ورهانات التمدد العملياتي العسكري في مجال محكوم بالنزاعات والحروب الداخلية (الفضاء المتوسطي).

ثانياً: الإستراتيجية الأمريكية في المتوسطي: رؤية جيوسياسية عالمية

ظل الفكر الاستراتيجي الأمريكي ومنذ خمسيناً عاماً ثابتاً على نفس الأهداف الإستراتيجية في تفاعلاته الدولية إزاء المنافسين، من حيث القضاء على الخصوم وإضعافهم باعتماد واقع القوة الاقتصادية المميزة (ثلث الانتاج الخام العالمي) والقوة العسكرية لردع أي تحد يتشكل ضد الهيمنة الأمريكية (الثورة في المجالات العسكرية) وقوة ثقافية - إعلامية - تكنولوجية فريدة من نوعها، بالشكل الذي يُبوأ أمريكا وضع المهيمن الدولي الوحيد.

تنطلق العقيدة الاستراتيجية الأمريكية ومنذ الحرب العالمية الثانية من منطق المصلحة الحيوية الجيواقتصادية القرينة للسيطرة الجيوسياسية الكونية التي يُحققها الانتشار العسكري العالمي - خاصة البحري -، الأمر الذي يُبرز جلياً الرهان المتبلور حول أولوية فرض النفوذ الأمريكي في إقليم المتوسط، وبالعودة للطرح الجيوبوليتيكي البحري الأمريكي يتحقق مبتغاها الجيوسراتيجي - الحيوي كلما أظهرت قدرة أكبر على التحكم في المنافذ البحرية المحيطة برقعة الشطرنج الكبرى، ومنع منافستها القوة القارية الرئيسية من ميزة الانفتاح على البحار، وهو المسعى الاستراتيجي الذي تبنته العقيدة الأمنية الأمريكية من خلال آلية حلف الناتو. (سيليريه، 2000، الصفحات 24-26)

تجسيدا لهذا المسعى الإستراتيجي طرحت واشنطن عقب نهاية الحرب الباردة مشروع توسيع الحلف الأطلسي تحت مبادرة "خطة المشاركة من أجل السلام" ليضم دول شرق ووسط أوروبا، ليُشكل اجتماع مجلس الشمال الأطلسي في بروكسل عام 1994م البداية الرسمية لعملية توسيع الحلف من أجل احتواء التحديات الكامنة في المحورين الآتين: (حسون، 2010، الصفحات 334 - 336)

○ المحور الجنوبي الذي يشمل جيوسياسياً إقليم شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط المتصل طبيعياً وإقليمياً الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، بالشكل الذي يسمح لأمريكا بالنفوذ على طول الخط البحري لهذه الأقاليم من المحيط الأطلسي إلى حوض المتوسط وصولاً للبحر

الأسود والبحر الأحمر باتجاه المحيط الهندي، والأهم هو التزاوج في الاستراتيجية الأمريكية بين متغيري التمدد الجيوسياسي وتأمين مصادر الطاقة وتنوعها وجوهريّة المتغيرين في تحقيق الأمن القومي الشامل.

○ المحور الشرقي وما يطرحه من تهديدات استرجاع روسيا مقدرات الدولة الكبرى المنافسة والمناوئة للهيمنة الأمريكية، وتحديات القوى الإقليمية القارية الأوراسانية الناشئة والمتنامية اقتصاديا وطموحاتها في سلم هرم القوة الدولي، فضلا عن انعكاسات إسقاطات القوة الإقليمية والدولية في الأقاليم الجزئية الأوراسية (بحر قزوين، القوقاز..) على طموحات السيطرة الجيوسراتيجية الأمريكية الأوراسية.

شكل الأسطول السادس في حوض المتوسط الآلية العسكرية الحامية للمصالح الحيوية الأمريكية، إذ تتبلور أبرز مهامه في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة داخل حوض المتوسط على أولويات السيطرة الجيوسراتيجية الأمريكية، من خلال: (العايب، 2004، الصفحات 59 - 99) *ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من الشرق الأوسط مروراً بمضائق البوسفور والدردنيل وهرمز والبحر الأسود وقناتي السويس فحوض البحر المتوسط باتجاه الأطلسي، *مراقبة تحركات القوى النووية وأدوارها المحتملة في حوض المتوسط خاصة الأسطولين الروسي والأوكراني في البحر الأسود الذي يعد مدخلا حيويا لحوض المتوسط، فضلا عن المناورات الروسية في حوض المتوسط، * دعم قواعدها العسكرية في المتوسط، *مراقبة النزاعات الإقليمية والتدخل بما تقتضيه مصلحتها الحيوية باستخدام آلية حلف الناتو.

إن تمحور استراتيجية الحلف الجديدة حول إمكانية التدخل العملياتي خارج نطاق الحدود التقليدية له في إطار مهمة إدارة الأزمات ومنعها، هو ما يُتيح لواشنطن القدرة على النفاذ وتوطيد موطئ قدم لها في إقليم المتوسط وفي أي منطقة من الرقعة الجغرافية العالمية بما تقتضيه مصالحها الحيوية، متخذة من الحلف غطاءً عسكرياً شرعياً لتحركاتها الجيوسياسية والجيواقتصادية الجديدة، ولعل التدخل الأطلسي في ليبيا أبرز دليل على ذلك.

■ التدخل الاستراتيجي الأطلسي في حوض المتوسط: ليبيا أنموذجاً

جاء تدخل حلف الناتو في ليبيا على اثر القرار الصادر عن مجلس الأمن تحت رقم 1973 بتاريخ 2011/03/17م، الذي يتضمن إحالة الوضع الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية وحضر الأسلحة

والسفر وفرض منطقة حضر الطيران على القوات الجوية الليبية بعد يومين من إصدار القرار، المسألة التي أدت إلى إحداث تغيير في الخريطة الجيوسياسية لشمال إفريقيا الشيء الذي نم بدوره عن تغير ميزان القوة لصالح إسقاطات أطلسية - غربية في الضفة الجنوبية للمتوسط، والإخلال بالوضع الأمني الشامل للمتوسط، وما ارتبط به من إشكال معضلة المركز والأطراف تمس كل دول الضفة الجنوبية للمتوسط - أقل شيء-. (حسيب، 2011، صفحة 08)

أفضى التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا إلى انهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا على اثر سقوط نظام القذافي، وتداعيات جيوسياسية عميقة جدا في الضفة الجنوبية للمتوسط وفي الساحل من حيث الانتشار السريع للأسلحة (صواريخ أرض - جو الروسية "SA-24" و "SA-7") وتنامي ظاهرة الارهاب، (Pallerin, 2012, p. 83) وانعكاسات ذلك على البيئة الأمنية المتوسطة في ظل موجات التغيير الداخلي التي عرفتها دول شمال إفريقيا (تونس، الجزائر) وأخرى محل تهديد لهذا النوع من عدم الاستقرار (المغرب)، كما أن طول مدة الفوضى في ليبيا يزيد من تعقيد المسألة الأمنية المتوسطة في ظل مساعي بناء هندسة أمنية متوسطة شاملة، العملية التي بدورها رهن تضارب إسقاطات استراتيجيات منافسات القوة الروسية، الأطلسية الغربية من جهة ومنافسات المصالح الحيوية التركية، الصينية من جهة أخرى، ومنه عودة منافسات الهيمنة دولية مقابل منافسات الهيمنة الإقليمية في إدارة لعبة السيطرة الجيوبوليتيكية الذي يُجسد المتوسط أبرز مجالات إسقاطاتها. (عنتر، 2013، صفحة 03)

بناء على ذلك، مكن التدخل الأطلسي العسكري في ليبيا الميليشيات من توطيد قوتها العسكرية المادية بالشكل الذي يسمح لها بتنمية علاقات مع القاعدة وتوسيع عمليات هذه الأخيرة في الساحل وغرب أفريقيا، وقد سمحت تركيبة المجتمع الليبي القبائلي بدورها من تعزيز فكرة التسلح لحماية الذات المسألة التي زادت من تعقيد إشكال التسلح واللبس بين جماعات جهادية وميليشيات إرهابية. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ من جديد مدخل الارهاب الدولي في اطار ما يُعرف بـ "الجنوب كتهديد في التصور الاستراتيجي الغربي"، بالرغم من انه جنوب مغلوب على أمره غير قادر على بناء هندسة أمنية موحدة تجمع دول ضفته لم يكن ولن يكون بمقدوره تهديد أي فاعل دولي، بالشكل الذي يضمن توسعها العسكري في حوض البحر المتوسط لأولويات استراتيجية أمنية حيوية مرتبطة بمتغيري القوة والطاقة. بالموازاة وذلك تُمثل الجزائر حاليا الدولة المتضرر الرئيسي من تضارب المصالح

وإسقاطات القوة في ليبيا، نظرا لما خلفه التدخل الغربي - الأطلسي من انفلات أمني كبير نتيجة انهيار منظومة الأمن والدفاع الليبية، وإرهاصات الفوضى الليبية على أمن واستقرار الدولة الجزائرية في المدرك الاستراتيجي لصانع قرارها، الأخيرة التي تواجه أولاً عديد التحديات على ثلاث جهات (شمال المتوسط، شمال شرق وجنوب شرق حدودها الوطنية ومسألة الصحراء الغربية على الحدود المغربية)، وثانياً تحد تغير موازين القوة الإقليمية في شمال أفريقيا على اثر تداعيات الأزمة الليبية (مركز المهيمن الإقليمي).

الخاتمة:

ارتبطت كل دراسة بحوض المتوسط بإشكال تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جيوسياسي، وقد زاد من تعقيد هذا الإشكال طبيعة النزاعات والتحديات المطروحة على مستواه الجغرافي ككل (الصراع التركي-اليوناني، الصراع العربي-الإسرائيلي، الأزمات البلقانية، تحديد الأجندات الأمنية الأوروبية "شمال/جنوب"، المنافسات الروسية-الأمريكية-الصينية ..)، وكلها تحديات جغرافية مبنية على متغيرات أمنية، وبذلك هو مفهوم يتقلص ويتمدد حسب ادراكات المصالح الأمنية للفاعلين الأساسيين في المجال الجغرافي المتوسطي.

تجدد منطق التنافس الجيوسراتيجي بين القوة القارية (روسيا) والقوة البحرية بحلفائها (أمريكا وأوروبا) بعد نهاية الحرب الباردة، والقوة الصاعدة الصين بمنطق التنافس الطاقوي على مراكز الطاقة العالمية وخطوط أنابيب نقلها في إطار ما عرف "باللعبة الطاقوية العالمية"، وأعيد إحياء الاهتمام الدولي بالفضاء المتوسطي لما تُشكله المنطقة وما حذاها من قلب العالم، وتداعيات منافسات القوة الجيوسراتيجية المتوسطية الدولية على الاستقرار الأمني لدول الضفة الجنوبية للمتوسط أولاً وعلى مسعى إقامة هندسة أمنية متوسطة شاملة ثانياً.

قائمة المراجع

- Berryman, J. (2012, July). Geopolitics and Russian Foreign Policy . *International Politics* (july2012). pp.531-532.
- Berryman John .(2012) .
- Brzeznski Zibigniew. (1997) .A Géostrategy For Eurasia. *Foreign affairs*.(N.05, V.76, New York, sep-oct, 1997), 19/11/2016, At 21:18h. www.foreignaffairs. Com.

- Chautard Sophie .(--). *L'indispensable de la Géopolitique* .Groupe Studyrama Franc.
- Chautard Sophie.pp.27-28.
- Delanoë, I. (2013). Le partenariat stratégique russo – syrien : la clef du dispositif russe_en Méditerranée. *Note 13/16, Fondation pour la recherche stratégique*. p.02 .
- Dussouy Gérard .(2006) .*Les Théories Géopolitiques : Traité de relations internationales* .Editions L'harmattan. Paris.
- j. Mackinder Halford .(2019) .*Democratic Ideals and Reality : A Study in the Politics of Reconstruction* .Nt– Henry Holt and company. New York.
- Khiereddine Hamadi .(1984) .*Algerian Policy Towards black Africa* .London: Center of west African Studies University Of Berningam (CWAS).
- Kaplan, M. (1976). The life and death of the cold war, Power craft. *selected studies* .p272. .
- Larrabee F. Stephen and Other .(2015) .*The Ukrainian Crisis and European Security Implications for the United States and U.S.Army* .Rand Corporation . California.
- Pallerin, M. (2012). Le Sahel et la contagion Libyenne. *Politique Etrangère* (04).p. 83.
- Pascal, B. (2014). *La Géopolitique*. (2. édition, Éd.) Groupe Eyrolles. Paris.
- Sébastien Abis, (2008, 11). *Enter Unité et diversité : La Méditerranée Plurielle*. Consulté le 16/05/ 2020, sur (Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique November 2008) : www.ie-ei-/IE-EI/Ressources/File/biblio/La Méditerranéeplurielle.pdf.p.06
- Telkes, W. (2014, aout). Les éventuelles retombées de la crise Rosso – Ukrainienne. Luxembourg. p.05.

▪ أحمد سعيد إبراهيم، (2006)، *ما بين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة*، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية.

- الحاج علي، (2005)، *سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحديثي عباس، (2004)، *نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- العايب خير الدين، (2004)، *البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة، الشرق الأوسط*، العدد 115، ص ص. 99-59.
- العبيدي محمد عبد الرحمن، (2016)، *موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجاً*، دراسات إقليمية، العدد 10، الصفحات 38-39.
- إدارة المعلومات الطاقة الأمريكية، موجزات البلد التحليلية، (واشنطن: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. (بلا تاريخ).
- بير سيلبريه. (2000)، *الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، دار الأهالي*، بدون مكان النشر.
- بن عنتر عبد النور، (2013)، *الأزمة الليبية معطى جيوبوليتيكي جديد*، مركز الجزيرة للدراسات الأكاديمية، الدوحة.
- جليل هاشم نوار وآخرون، (2015)، *الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا أنموذجاً)*، سياسات عربية، العدد 1، صفحة 120.
- حسون محمد، (2010)، *الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على المن القومي العربي*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 02، ص ص. 334 - 336.
- حسيب خير الدين، (2011)، *ليبيا إلى أين؟ سقوط نظام القذافي ولكن .. مجلة المستقبل العربي*، العدد 391، ص 08.
- دوغين ألكسندر، (2014)، *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت.
- دوغين ألكسندر، (بلا تاريخ). *القوة الأوراسية .. والبحار الدافئة*، تاريخ الاسترداد 20 01، 2019، على ص 12:17، من: [www.https://katehon.com.pdf](https://katehon.com.pdf).
- راشد باسم، (2014)، *تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، السياسة الدولية*، العدد 196، ص 123.

- ربيع حامد، (1980)، الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة. *قضايا عربية* (العدد 04)، ص. 130.
- سبيخي هاشم كاظم. (2010)، الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط: دراسة في الجغرافية السياسية، *مجلة أبحاث ميسان*، العدد 12، ص ص. 195 - 196.
- شيرر غوردن. (2011)، *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- مصباح بكر، (1985)، *التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي*، مركز الوحدة العربية، بيروت.
- هيفرنان ميشيل، (2010)، *نهاية قرن أم نهاية العالم؟ في أصول الجيوبوليتيكا الأوروبية*. المركز القومي للترجمة، القاهرة.